

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الانتخاب الإلكتروني باستعمال تقنية: "بلوك تشين" كأداة لتعزيز الشفافية وبناء
الثقة بين الإدارة والمواطن."

Electronic election using Blockchain technology as a tool to enhance
transparency and build trust between management and citizens

فيصل بن قاسي faycal benkaci، رابح سرير عبد الله Rabeh seghier Abdellah

seghierab@yahoo.fr faycelb_79@yahoo.fr

جامعة الجزائر 03 ، مخبر الحركات السياسية الإسلامية و السلطة في دول المغرب العربي

University of Algiers 03, the laboratory of Islamic political movements and power in the Arab

Maghreb countries

المؤلف المرسل : فيصل بن قاسي Faycal Benkaci الإيميل: faycelb_79@yahoo.fr

تاريخ القبول : 2020-04-09

تاريخ الاستلام : 2020-01-28

ملخص:

تعتبر مسألة هندسة وتصميم النظم الانتخابية حسب البيئة المحلية المعقدة مكوناً أساسياً في العملية الانتخابية، وهي التي لا يمكن التطرق لها بمعزل عن مسائل البناء الدستوري والمؤسسي، باعتبارها حيوية لمجالات أخرى متعددة مثل إدارة الصراعات بين السلطة الحاكمة والمعارضة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث والتقصي في جوانب القصور التقني في العمليات الانتخابية وكذلك في البيئات الحاضنة للعمليات الانتخابية والسلوك الانتخابي المشاركون للفرد والمجتمع المدني ومدى إستجابتها لشروط التحول السياسي الديمقراطي، بالإضافة إلى إقتراح تصميم وهندسة نمط إقتراح أو تصويت شفاف ونزيه يرفع من نسبة المشاركة في الانتخابات المختلفة وبالتالي القضاء على العزوف أو الحد منه.

كلمات مفتاحية: هندسة النظام الانتخابي ، التصويت الرقمي ، البلوك تشين ، السلوك الانتخابي

Abstract :

The issue of engineering and designing electoral systems according to the complex local environment is an essential component in the electoral process, and it cannot be addressed in isolation from issues of constitutional and institutional building, as it is vital to many other areas such as managing conflicts between the ruling authority and the opposition.

This study aims to research and investigate the technical deficiencies in the electoral processes, as well as in the incubating environments of the electoral processes and the participatory electoral behavior of the individual and civil society and the extent of their response to the conditions of democratic political transformation, in addition to proposing the design and engineering of a transparent and fair voting pattern or vote that raises the rate of participation in the various elections Thus eliminating or limiting abstention.

Keywords: Electoral System Engineering, Digital Voting, Blockchain, Electoral Behavior.

1. مقدمة:

أثبتت التجارب التاريخية مدى الأضرار التي تسببت فيها حكومات قامت على غير إرادة شعوبها. صحيح أن معظم الدول المستعمرة عرفت منذ حصولها على الإستقلال أشكالاً متباينة من الانتخابات، بل إن بعضها منها إلتزم بدوريتها وأعطاهها درجة من التنافسية، لكن

ذلك لم يكن في الغالب غير وسيلة لإعطاء النظم الحاكمة شرعية شكلية، تتصدى بها للمعارضة الداخلية أو لتحسين صورتها أمام العالم الخارجي، بل إن إجراء الانتخابات تحول في بعض الحالات إلى أفراح وأعراس دورية رسمية لا عائد منها كقيمة مضافة في الحياة السياسية و الديمقراطية، مما يدفع بصناع القرار من حين إلى آخر

للإغتراب والعزوف السياسي وإنعكاساتها على الحياة السياسية وعمل النظام .

وعليه أردنا العمل على فكرة إستباقية إستشرافية علمية، لنمط إقتراع محلي مشجع على المشاركة السياسية في الإنتخابات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة، من خلال إدراج بعض التصورات النظرية المفترضة في هذا الإطار.

أهمية هذه الدراسة: نابعة من ضرورة الإستجابة للتغيرات المتسارعة المحلية، الإقليمية والدولية لدور العملية الإنتخابية في إرساء أسس الديمقراطية والحكم الرشيد، والتداول على السلطة، تجسدت هاته الأهمية تتجلى في المجهودات التي توليها الجزائر لتطوير نظامها الإنتخابي ومراجعتة ليتماشى و مستجدات المنظومة الدستورية والقاعدة القانونية للبلاد، وما تضمنه القانون العضوي: 01-12 من تعديل بإصدار القانون العضوي: 10-16 المؤرخ في 25 أوت 2016، ليتماشى مع ما جاء به دستور: 06 مارس 2016 .

وكذلك تكمن الأهمية في الوقوف على الخلل وجوانب القصور في مواد القانون العضوي للإنتخابات وما هي إنعكاساته على سير العملية السياسية ؟
أهداف الموضوع :

ليس الهدف من الدراسة هو محاولة إبراز معالم تحولات المجتمع السياسي الجزائري عبر الحقل الإنتخابي بقدر ما هو مغامرة لرسم مواطن القوة التي تستحق التديمع وموضع الهشاشة التي تتطلب العلاج في مجالي المشاركة و المنافسة السياسيتين، اللتين يعتبر النظام الإنتخابي إطارهما الأساسي وتجسيد رؤية حول تصميم وهندسة نمط تصويت و إقتراع معين .

إبراز دور المشاركة السياسية عن طريق الإنتخاب لتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن كمؤشر على التشاركية المجتمعية .

— تحديد تصميم جديد للنظام الإنتخابي وطريقة الإقتراع أوالتصويت كأداة في تحفيز المشاركة في الإستحقاقات المختلفة.

— تنوير الرأي العام والمتخصصين حول الآثار والإنعكاسات المحتملة للنظام الإنتخابي الجديد 10-16، المؤرخ في: 25 أوت 2016 ، على الحياة السياسية في الجزائر.

— تصور نظري يحدد مدى دستورية القانون العضوي الجديد بتطبيق ما جاء به النص القانوني في الواقع والنص الدستوري.

إشكالية الموضوع:

إن سؤال الديمقراطية المطروح على الجزائر، لا ينصب فقط على بناء نظام ديمقراطي يستجيب للمعايير والشروط الدولية ، ولكنه

القيام بتعديلات على القوانين العضوية للإنتخابات لإعطاء نفس جديد في الساحة السياسية والعملية الإنتخابية ككل وللخروج من الصورة النمطية الروتينية للإنتخابات، والتي تنعكس على ممارسة النشاطات السياسية الحزبية والمؤسساتية الرسمية وغير الرسمية في الدولة، وبالتالي التوجه نحو التقليل من الإغتراب السياسي و العزوف الإنتخابي، و تشجيع المشاركة فيها من طرف المواطن والمعارضة و الوقوف على الخلل وإصلاحه لضمان سيرورة الحياة السياسية والمدنية بشكل عادي.

ولا يخلو أي تنظيم بشري في عالم اليوم من عمليات التصويت والإختيار عن طريق الإنتخاب وأصبحت من أهم المواضيع التي تشغل الحياة الخاصة للأفراد والجماعات ووسائل الإعلام وكذا الأحزاب والنقابات والدول فأصبحت كل الدول تبحث عن الشرعية لوجودها من خلال الديمقراطية كنظام سياسي وإجتماعي وثقافي يسمح لها بالبقاء، وتبقى الإنتخابات هي الآلية الديمقراطية والشفافة الوحيدة والمقبولة في وقتنا الحالي في بناء المؤسسات واختيار الأفراد، وحسب الكثيرين، فالإنتخابات تكشف عن الخريطة السياسية في البلاد، هذه الخريطة التي تكون إما حقيقية أو مزيفة، يراد بها إبراز قوة الأحزاب، أو ضمان إستمرارية النظام .

تعد الجزائر من الدول التي يرى فيها راسمي السياسة و المشرع وصناع القرار ضرورة تعديل القانون العضوي للإنتخابات كلما دعت الضرورة لذلك تماشيا مع تغيرات وتأثيرات البيئة المحيطة المحلية والدولية، فجاء القانون العضوي رقم : 10-16 المؤرخ في 25 أوت 2016، تكملة وتثمين لما جاء به دستور: 06 مارس 2016، ولكن هذا الأخير لم يأت بالجديد فيما يخص إضفاء الشفافية ومصادقية مخرجات العملية الإنتخابية وذلك بإبقائه على نفس هندسة النظام الإنتخابي، الإقتراع العام والسري، التمثيل النسبي وعلى القائمة المغلقة، إجراءات وطرق التصويت وحساب النتائج وتحديد الفائز .

دراسة الظاهرة الإنتخابية لا بد لها أن تنموا داخل حقل معرفي يتكون من رصيد تاريخي وثقافي عام، يمتد عبر التاريخ السياسي والإقتصادي والإجتماعي لهذا البلد الذي قبل فترة قريبة قبل الاستقلال، وحتى قبل التعددية لم يعط أهمية وقيمة للإنتخاب وتم تهميشه، كما أن موضوع الظاهرة الإنتخابية غامض في أسئلته كيف؟ متى ؟ من؟ ولماذا؟ وهو يرتبط بأوقات الإنتخابات فقط، إذ هو موضوع غير متناول باستمرار و ليس متداول يوميا في الحياة الإجتماعية مما أدى إلى بروز موقف سلبي عام نحوه، والجزائر من الدول المعنية بتحسين وتطوير نظامها الإنتخابي فيما يتعلق بتصميم وهندسة آلية إقتراع وتصويت جديدة، تعطي شفافية ومصادقية للعملية الإنتخابية وإفرازاتها، لتفادي المظاهر السلبية كالتزوير المؤدي

أولاً: إفرازات العملية الانتخابية على الحياة السياسية في الجزائر.
ثانياً: دور نظام الكوطة في التمثيل المحلي وصنع القرار التنموي .
ثالثاً: علاقة النظام الانتخابي بالديمقراطية والاستقرار الحكومي .
رابعاً: نحو هندسة نظام التصويت عن بعد كإلية لبناء الثقة بين الإدارة والمواطن المحلي.
خامساً: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها .

1. إفرازات العملية الانتخابية على الحياة السياسية في الجزائر.
تعتبر مسألة هندسة و تصميم النظم الانتخابية حسب البيئة المحلية الخاصة المعقدة والمستقلة عن تأثير المتغير الخارجي، مكوناً أساسياً في العملية الانتخابية وهي التي لا يمكن التطرق لها بمعزل عن مسائل البناء الدستوري والمؤسسي باعتبارها حيوية لمجالات أخرى متعددة مثل إدارة الصراعات بين السلطة الحاكمة والمعارضة، ومدى تمثيل المرأة أو تطوير النظم الخاصة بالأحزاب السياسية. فتصميم النظام الانتخابي بشكل صحيح يساهم في إنجاح عملية التحول السياسي بالإضافة إلى الرفع من مستوى المشاركة السياسية وتعزيز الثقة، الأمر الذي يمهّد الطريق أمام ظهور ممثلين شرعيين قادرين على معالجة العديد من الاحتياجات والتطلعات في الحاضر والمستقبل على حد سواء .

ولكي تصمم بنجاح يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من تعميق التفاهم والثقة ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على إدارة العملية الانتخابية فحسب، إنما كذلك بين منظمات المجتمع المدني والمحليين، وفوق ذلك كله بين عامة المواطنين (الفواعل الرسمية وغير الرسمية) في أي بلد يقارب مسألة الإصلاح الديمقراطي ولا يجوز أن يستند تصميم النظم الانتخابية إلى الواقع الآتي فقط، وإنما يجب أن تأخذ العملية بعين الاعتبار التحولات المستقبلية الممكنة في المفاهيم والقيم، التي تنتج عن التغيرات الحاصلة في المحفزات الانتخابية، وذلك لكي تساهم النظم الانتخابية في التنمية المحلية المستقرة بدلا من أن تتحول إلى حجر عثرة أمامها.

ونلاحظ اليوم إعترافا واضحا وإجماع بأن تغيير النظم الانتخابية لا يمكن اعتباره مسألة فنية بحتة بقدر ما هو مسألة سياسية تحتاج إلى نقاش عام يفضي لبناء حذر لإجماع كافة الشركاء حولها . في هذا السياق يمكن للنظم الانتخابية أن تشكل أداة حيوية فيما يتعلق بإستراتيجيات إدارة الصراعات بين مختلف الفواعل، والإسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية والتنمية المحلية المستدامة. لذلك أصبح إصلاح المنظومة الانتخابية عن طريق العمل على تصميم وهندسة نظام انتخابي لتفعيل جودة التمثيل المحلي وبالتالي التنمية المحلية المتعددة الأبعاد، ضرورة ملحة ومستعجلة.

يشمل مدى إستجابة النظام الديمقراطي بنيته التشريعية والمؤسسية التنفيذية والقضائية، للتعبير الجاد والأمين عن الإرادة الشعبية ومدى الفصل بين السلطات، كما يتصل بتبليته لإقامة بناء حكم ديمقراطي رشيد يعمل لصالح الشعب ممثلاً له ومديراً لشؤونه وخاضعاً لرقابته تعزيزاً لمقاربة الديمقراطية التشاركية .
وعليه سوف نتناول دراستنا بطرح التساؤلات التالية:

- كيف يساهم إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر في تفعيل مظاهر المشاركة السياسية من خلال الانتخابات المحلية؟
- وما مدى نجاعة العمليات والآليات الانتخابية في الجزائر وعلاقتها بجوهر أهدافها في بناء الثقة بين الدولة وكياناتها و المجتمع الديمقراطي؟
- وما هي شروط تأمين المسار نحو مقاصدها في الوصول إلى غايات التنمية والنمو والرفاه الاجتماعي والديمقراطية، عن طريق تصميم وهندسة نظام انتخابي شفاف وفعال ؟
- وما هي الآليات التي تضمن شفافية وسلامة الانتخابات في مختلف مراحلها، بدءاً بمراقبة تمويل المرشحين، ودور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في متابعة سير عمليات الدعاية والإشهار والتصويت والفرز ووصولاً إلى إعلان النتائج و ترسيم الدوائر الانتخابية وعدالة التصويت الذي يضمن تساوي القوة التصويتية للناخبين والتمثيل النسبي ودخول التكنولوجيا الرقمية في إدارة العمليات الانتخابية؟
فرضيات الدراسة:

- ترتبط الهندسة الانتخابية بطبيعة النظام السياسي السائد، هناك ارتباطاً بين إستراتيجية البقاء ونمط التصميم الهندسي للعملية الانتخابية .
- كلما زادت شفافية ومصداقية الانتخابات زاد مستوى المشاركة السياسية و تنعزز الثقة بين الإدارة والمواطن المحلي، ويرتفع مستوى التنمية والإستقرار السياسي.
- المشاورات السياسية و الإنفتاح الواسع على مختلف الفواعل و الشرائح و التشاركية يساهم في تبني وإصلاح نظام انتخابي حقيقي.

تقسيم الدراسة :

يمكن تجسيد هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى أربعة محاور ثلاثية محاور أساسية متعلقة بالعملية الانتخابية وإنعكاساتها المتعددة الأبعاد، ومحور رابع يجسد رؤية إستشرافية لتصميم وهندسة نظام انتخابي جديد، يضيء الشفافية والحكمانية في سير العملية الانتخابية بجميع تعقيداتها وتأثيراتها البيئية ما يعزز مشاركة المواطن في مختلف الإستحقاقات، وبالتالي التقليل من ظاهرة العزوف الانتخابي والإغتراب السياسي ككل.

لإستباق أي عملية تستهدف إستقرار وزعزعة النظام العام وإحلال الفوضى في الدولة .

1.1 الحياة الحزبية : على ضوء القانون العضوي: 01-12 و 10-16 المؤرخ في 25 أوت 2016.

أ. عملية تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي في القانون العضوي 01/12. كان يتم انتخابه من بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الفائزون في القوائم الانتخابية شرط تجاوز العتبة لاختيار الرئيس الذي يحقق الإجماع عن طريق التصويت والتحالف داخل المجالس، وذلك لتفادي إنسداد المجالس الشعبية البلدية، هذا الإجراء جيد للمضي نحو تحقيق التنمية المحلية بدون إنسدادات، ولكنه ليس ديمقراطيا ؟ بحرمان الحزب الفائز بالأغلبية البسيطة من رئاسة المجلس¹.

وعليه تدارك المشرع الجزائري الأمر في القانون العضوي (10-16) ليصحح هذا الخلل، وذلك بإسناد رئاسة المجلس الشعبي البلدي لمتصدر قائمة الحزب الفائز ولو كانت بسيطة. هذا إجراء ديمقراطي، ولكن التخوف من الإنسداد يبقى قائم، لعدم الحصول على الأغلبية المطلقة، خاصة في إقتراح مشاريع محلية تنمية والتصويت على المداوات إلى إن يثبت العكس².

ب. بالإضافة إلى القانون التنظيمي: الذي يمنع المشاركة في العملية الانتخابية لأعوان الجماعات المحلية وملحقاتها والدائرة، متحزبون أو غير ذلك، بحجة حياد الإدارة عن العملية لضمان الشفافية والنزاهة، وهذا الإجراء غير دستوري، لأنه سلب الحقوق الشخصية والمدينة للمواطن، وعليه كان من الأجدر تنظيم إدارة العملية الانتخابية وإسنادها إلى هيئة مستقلة لتجاوز هذا الإشكال السالب للحقوق.

ج. التدخلات الفوقية: لرؤساء الأحزاب في تعيين رؤساء القوائم وترتيبهم، بحذف أشخاص، وإضافة أشخاص يعود لمنطق من يدفع أكثر وهنا تظهر علاقة المال الفاسد بالانتخابات وتأثير ذلك على نزاهة العملية الانتخابية، وتعدد صور تدخل المال الفاسد في العملية الانتخابية وخاصة المحلية والتشريعية بمستوياتها، قبل الانتخابات وذلك بالترشح في القوائم والترتيب، أثناء العملية الانتخابية بشراء دمم المنتخبين، "و بمفهوم بسيط اقرب إلى فهم المواطن " إنتقلنا من مبدأ الأجدر إلى الأشكر (نسبة للشكارة المملوءة بالمال)³، والمستوى الأخير عن طريق التزوير برشوة الطاقم الإداري المشرف على مكاتب التصويت كإستبدال الأطراف، وتزوير محاضر الفرز مثل ما حدث في ولاية الجلفة، حيث تم تسليم قائمة حزب الأفلان لمديرية التنظيم والشؤون العامة بوصل إستلام فقط حسب القانون، وهنا تكمن الثغرة لأن بعد إنقضاء الأجل القانونية

لتسليم القوائم والمحاضر تم سحب القائمة ووضع قائمة أخرى بترتيب آخر، وبتأشير وإمضاء وتركية من نفس رئيس الحزب بحيث أصبح تمثيل الحزب في الولاية بقائمتين سحبت الأولى وأستبدلت بالثانية، حيث أن القائمة الثانية كانت مدعومة من الحزب ورئيسه ومن السلطة المحلية والمركزية إلى أن وصل الأمر إلى المحاكم، وإلى الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات ولكن بدون جدوى هذا القصور الإجرائي مقصود كان أو غير مقصود، ولتفادي من الأجدر عند تسليم القائمة للمديرية التنظيم والشؤون العامة "DRAG" تقديم هذه الأخيرة وصل مرفق بالقائمة مؤشر عليه، لضمان الحق .

د. التجوال السياسي: جاء الدستور والقانون العضوي الأخير المتعلق بالأحزاب ليضع حد لهذه الظاهرة (البزنسة الحزبية)⁴، ولكن المتتبع لمجريات العملية الانتخابية الأخيرة، يظهر جليا مدى التلاعب والمكر المبني عند المترشحين، وخير مثال على ذلك ما حدث لرئيس بلدية الجزائر الوسطى حيث كان قبل الانتخابات المحلية الأخيرة عضوا في المجلس التنفيذي في حزب MPA الحركة الشعبية الجزائرية وممثلا كرئيس المجلس الشعبي البلدي للجزائر الوسطى، وبعد صراعات مصلحة إستقال من الحزب السالف الذكر، وترشح على رأس قائمة حرة "لؤلؤة الجزائر" وبعد فوزه وقبل إستلام منصبه بشكل رسمي، أعلن ولائه وانضمامه إلى حزب جهة التحرير الوطني وأصبحت الجزائر الوسطى بلدية أفلانية كما خطط لها لأنها بلدية مهمة تعني الكثير للحزب العتيد.

و السؤال المطروح هو: أين هي الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات؟ أين هو المجلس الدستوري؟ ما محل القانون وقوته من هذه الخروقات الدستورية اللاقانونية في الجزائر؟ مانستخلصه في هذا المحور، مثل هاته المظاهر والسلوك الانتخابي للمترشحين وتأثير مهندسي وقواعد العملية السياسية، يعزز الاعتراض السياسي وبالتالي العزوف والنفور من المشاركة الانتخابية في جميع الاستحقاقات، وفقدان الثقة، وتمهيد لظهور احتجاجات محلية ووطنية .

2. دور نظام الكوطة في التمثيل المحلي، وصنع القرار التنموي .

يقصد ب"الكوتا: (Quota) الحصص المخصصة سلفا لتمثيل فئة ما داخل الهيئات التمثيلية أو التنفيذية، علما بأن ظهوره الأول كان في ستينيات القرن العشرين عندما ضمنه الرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي "Jhon kinidi" "في برنامجه كوسيلة لتصحيح أوضاع الفئات المحرومة وفي مقدمتها السود.

إنطلاقاً من الوقت الذي أصبح فيه الإنتخاب هو التصرف الأول والوحيد الذي يضفي الشرعية على الديمقراطية التمثيلية في أي نظام سياسي، بات من الضروري الاعتراف به وتنظيمه بالشكل الذي يسمح له بالاستمرار، والتأقلم مع معطيات الحياة السياسية المعاصرة، وهذا الشكل أصبح الإنتخاب من المواضيع والميادين التي يتقاسم بل ويتنافس في معالجته الكثير من التخصصات العلمية على غرار علماء الجغرافيا والديموغرافيا الانتخابية مروراً بعلماء السياسة.

رجال القانون الذين ما فتئوا، أن جعلوا منه فرعاً مستقلاً من فروع القانون العام يسمّى القانون الانتخابي بعد أن كان موضوعاً من مواضيع القانون الدستوري الانتخابي Le droit électoral "أو القانون السياسي Le droit politique"، الذي يهتم بدراسة ظاهرة السلطة وما تعلق بها من مسائل بعد أن ظفر باستقلاله عن باقي فروع القانون الأخرى، أصبح القانون الانتخابي، وهو الفرع الذي يهتم بدراسة ظاهرة الانتخاب، أتضح أنه يمثل مخبراً وموقفاً ممتازاً للملاحظة والتجربة لأنه يجسد وبصورة لا يشوبها الشك والغموض، السلوك الانتخابي والتحول السياسي التي يكون المجتمع السياسي مسرحاً لها، خاصة في الدول التي تعيش تحولاً عادة ما ينعت في الأدبيات السياسية بالمرحلة الانتقالية، على اعتبار أنه مؤشر يدل على المرور من نظام سياسي معين إلى نظام سياسي آخر، قد يكون من نظام مغلق إلى نظام مفتوح أو من شكل معين من نظام مفتوح إلى شكل آخر من داخل نفس النظام المفتوح.

فالانتخاب في جوهره أداة للمشاركة السياسية الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، تؤدي هذه المشاركة بالضرورة إلى إثارة مناقسة بين الفاعلين فيها بصفتهم ناخبين أو منتخبيين، إنطلاقاً من هذا فإن هذا العمل يرمي إلى محاولة فحص مدى توفير النظام الانتخابي الجزائري بمفهومه الواسع لإطار المشاركة والمنافسة السياسية بين الرجل والمرأة

وعليه سوف نتطرق إلى قراءة في نسبة التمثيل النسوي في المجالس الشعبية البلدية والولائية المنبثقة عن الإنتخابات المحلية التي جرت في 23 نوفمبر 2017.

القانون العضوي رقم: 03-12، الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة⁵، حيث يتعارض هذا القانون مع الدستور وعليه كان لزاماً تدخل المجلس الدستوري للتحقق من مدى مطابقة القانون العضوي للدستور. بالمقابل كان قصد المشرع الجزائري الرفع من نسبة المشاركة للمرأة في العملية الانتخابية، وفرض نسبة مئوية يجب توفرها كحصة نسوية في ترشيحات قوانين

المجلس الشعبي الوطني والمجلس الشعبي الولائي والبلدي، وهو ما تنص عليه المادة: 02 من القانون العضوي 03-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، "يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة حسب المقاعد المتنافس عليها، وحسب نوع الاستحقاق، دون تحديد نسب أو شروط التمثيل النسوي في مخرجات وإفرازات عملية التصويت"، وكأن صناع القرار أرادوا التمثيل النسوي في القوانين، والمشاركة في الانتخابات دون تمكينها من الظفر بمقاعد في المجالس المحلية، بنسبة تعكس نية السلطة في تمكين المرأة محلياً، ونتائج الانتخابات الأخيرة دليل على ذلك فنسبة المشاركة النسوية وصلت 30%، بينما عدد المقاعد النسوية المتحصل عليها وطنياً لم تتعدى 17%.

هذا الإجراء تحيزي وغير عادل وليس ديمقراطياً، وعليه ترك حرية الترشح والتصويت للجنسين بدون ضوابط لأن دستور الدولة يحث على التساوي بين الجنسين، وينبذ التحيز والعنصرية والجهوية بين المواطنين كمثال عن اللامعالية في هذا الطرح، ما حدث في قائمة من القوائم المترشحة في بلدية من بلديات ولاية الشلف، حيث إحتوت في مجملها على العنصر النسوي 100%. وممرت وشاركت في الانتخابات، والسؤال المطروح: كيف تمر قائمة كلها نسوية ولا تمر قائمة كلها رجالية إلا إذا استوفت النسب المئوية حسب الاستحقاق الانتخابي للمحليات والتشريعات ؟

3. علاقة النظام الانتخابي بالديمقراطية والاستقرار الحكومي:

تبدو العلاقة بين الديمقراطية والإنتخابات تلازمية، لكن المدقق سيجد أنه ليس تلازماً مطلقاً فالديمقراطية هدف والإنتخابات وسيلة، حتى وإن كان كلاهما ذا طابع نسبي، فمن المهم القول إن التلازم في اتجاه واحد: فلا ديمقراطية بدون إنتخابات وإن كان ذلك وحده غير كاف، من جهة ثانية لا تمثل الإنتخابات في ذاتها مؤشراً على الديمقراطية؛ فقد تجرى إنتخابات دون أن تؤدي إلى ديمقراطية، والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة وبكفي التذكير بالفاشية والنازية وكيف وصلتا إلى الحكم.⁶

كذلك لا تكفي صناديق الاقتراع للتعبير عن الإرادة الشعبية، فالديمقراطية ليست سياسية فقط ولكنها أيضاً إجتماعية، ومن المهم القول إن الديمقراطية السياسية التي تركز التفاوت بين الأفراد ولا تحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية تمثل ديمقراطية منقوصة، ويمكن أن تؤدي إلى الانتفاضات والثورات، وما يحدث في البلدان العربية دليل على ذلك، وهذا ما حدث في مصر وتونس وسوريا، وما عرف بأحداث الزيت والسكر في الجزائر، بالرغم من الإنتخابات الدورية لمختلف الاستحقاقات، ولكن البعد الإجتماعي

على الأفراد أو على العملية الانتخابية، وتوفير سجل إلكتروني واضح للناخبين، ومتاح بالإضافة لذلك يمكن أن تتم عملية الاقتراع من أماكن مستقلة فرعية محلية، موزعة لا مركزيا، وعبر منصات متنقلة، مما يتيح للناخبين الفرصة للإدلاء بأصواتهم دون الذهاب إلى موقع الاقتراع.

1.4 فما هي تقنية البلوك تشين: Block chain؟

هي من أفكار مجموعه من الشباب ومبتكر التقنية هو: ساتوشي ناكاموتو "Satoshi Nakamoto"، وهي التقنية التي خلقت عملة افتراضية إسمها: بيتكوين وحقت مكاسب خيالية ولا زالت تحقق مكاسب رغم حذر الصين التعامل بها ويجمع الخبراء الاقتصاديين وخبراء الأمن المعلوماتي بأن البلوك شين أكثر أمناً كونها غير مركزية ولا يمكن لقرصنة الكمبيوتر اختراقها بسبب نظامها المتطور.

ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto: هو إسم مستعار مجهول لمخترع، أو مجموعة مخترعي عملة البيتكوين، وهي: عملة افتراضية تشفيرية مفتوحة المصدر⁸.

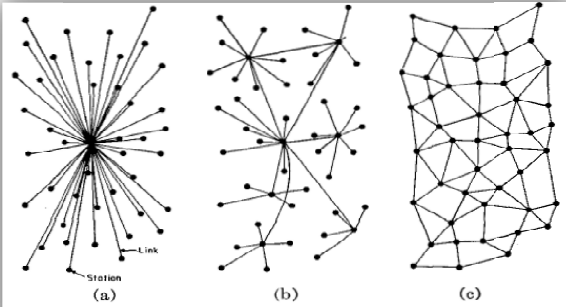


Fig. 1—(a) Centralized, (b) Decentralized, (c) Distributed networks.

شكل رقم 1: البناء الهندسي لتقنية البلوك تشين¹

2.4 استعمال تقنية البلوك شين في الانتخابات :

تجري الآن أبحاث كثيفة حول الفرص التي تتعلق باستخدام تقنية "البلوك تشين" في الانتخابات الحكومية، ولعل التجربة الروسية هي الأبرز حتى الآن فلقد بادرت الحكومة في استخدام تقنية "البلوك تشين"، في الانتخابات المحلية وهو ما قلل إلى حد كبير من احتمالات الغش الانتخابي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وبورصة سوق الأوراق المالية الأمريكية "NASDAQ" تقنية "البلوك تشين" تعتمد لتسهيل تصويت المساهمين فيها وهي التجربة التي لاقت نجاحا كبيرا جداً على صعيد الأمان ونزاهة عملية التصويت والسهولة في العملية، لتضع الحكومة الأمريكية استخدام تقنية "البلوك تشين" في الانتخابات قيد الدراسة بشكل جاد.

أ. مستلزمات التصويت عن بعد:

فرض تأثيره على الحراك الشعبي نحو الانتفاض، وبالرغم من إجراء هذه الانتخابات ودوريتها، إلا أن نتائجها لم تكن تعبر عن الإرادة الشعبية.

إذن الانتخابات مزيفة وهي شكلية ومزورة و لا علاقة لها بالديمقراطية، فإجراء انتخابات حرة ونزيهة يتأثر بعدد من العوامل، منها فلسفة وإيديولوجية النظام السياسي السائد، والبنى الاجتماعية، ومدى التمتع بالحقوق الأساسية، وتجذر الحريات العامة وممارستها، فضلاً عن سيادة القانون، والفصل بين السلطات ووجود إعلام نزيه ومستقل ورأي عام بناء ومتحرر، ومؤسسة قضائية قوية ومستقلة. ومنه تكمن قيمة الانتخابات وتتحدد بعائدها الديمقراطية، الذي يشمل فضلاً عن أبعاد أخرى، بقاءها أي إن الانتخابات مجال مفتوح للتنافس الإيجابي، بين القوى والمصالح والأفكار المتنافسة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع، مع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة رئيسية للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية، والمشاركة ثم لمحاسبة القائمين عليها، بما يضمن التقييم الدوري للاختيار العام وفق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك.

وبقدر ما تكون هذه المبادئ حاضرة يبدأ تحسين وتشكيل مؤسسات الحكومة التمثيلية ومناهجها، ويظهر هنا ما تسميه بعض الدراسات المتخصصة "القيم المؤسسية" التي يسعى الناس من خلالها لتنفيذ المبادئ الديمقراطية الرئيسية، وهي المشاركة والتفويض والتمثيل والمسائلة والشفافية والإستجابة والتضامن.

الديمقراطية إذن تبدأ بمجموعة من المبادئ أو المثل الناظمة، وعندها فقط تأتي الترتيبات والإجراءات المؤسسية التي تتحقق من خلالها هذه المبادئ⁷.

4. نحو هندسة نظام التصويت عن بعد كآلية لبناء الثقة بين الإدارة والمواطن المحلي.

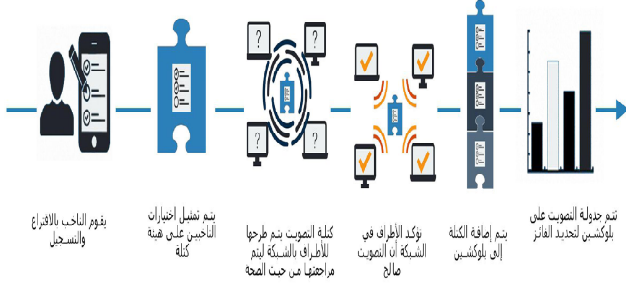
التصويت في الانتخابات ربما المجال الوحيد الذي لم يستفد من الثورة التقنية بشكل كبير - حتى الآن - فلا زالت القيود هي نفسها التي تتطلب حضور الناخبين فعلياً لموقع الاقتراع للإدلاء بأصواتهم الأمر الذي قد يجعل الأمور معقدة في كثير من الأحيان من حيث إيجاد الوقت اللازم للتنقل - من وإلى - مع إمكانية تزوير النتائج بشكل كبير، بخلاف الأحداث والصراعات التي يمكن أن تحدث بين الناخبين في موقع الحدث، إضافة إلى الظروف القاهرة التي تحول دون وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع.

تكنولوجيا البلوك تشين Blockchain، يمكنها القضاء على الكثير من التهديدات التي تعترض عملية الاقتراع في الانتخابات المختلفة بشكل كبير، من خلال القضاء على العنف الانتخابي، سواء

✓ تقنية البلوك تشين .

والرسم البياني التالي يوضح ذلك :

التصويت من خلال بلوكشين



شكل رقم 2: التصويت من خلال بلوك تشين²

ب.2. السلبيات:

- الإختراقات التي قد تحدث للشبكة للإستيلاء على قاعدة البيانات، بالرغم من الحماية بواسطة تقنية البلوك تشين .
- الأعطال التقنية للشبكة والحسابات قد تؤدي إلى خلل في تجميع البيانات وتحليلها .
- أعطال ناتجة عن كوارث طبيعية أو عن نشاط إنساني.
- عدم تحكم العامة في تقنيات إستعمال النظم المعلوماتية هذا ما يؤدي إلى التدخل في الخصوصية السرية للإقتراع أو التصويت.

تبقى هذه التقنية قيد الاختبار وهي محل انتقادات العديد من الخبراء ، حول مدى تأمينها وحماية البيانات الانتخابية او قاعدة المعطيات للبلد ، تعمل العديد من الدول على تجربتها على مختلف الاستحقاقات والقادم والمستقبل كفيل على إجابتنا وإقناعنا باعتمادها بتركيبة المنضمة الديمقراطية العالمية ، كالمؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات International Institute for Democracy and IDEA Electoral Assistance كمنظمة حكومية دولية وتعمل في أنحاء العالم بصفة مراقب ، على وضع دليل واسع لدعم الديمقراطية المستدامة حول العالم، وترمي إلى تقوية المؤسسات والعمليات الديمقراطية والانتخابية.

5- عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها .

✓ توفر بنية شبكة تحتية قوية وسريعة وأمنة .

✓ نظم معلومات قوية ومتوافقة فيما بينها .

✓ توفر مورد بشري مؤهل متمكن من استخدام التقنيات المعلوماتية الحديثة .

✓ كادر بشري تقني قادر على القيام بعمليات الدعم الفني المستمر وتطوير النظم المعلوماتية الأمنية والتعاملية مختلفة .

ب. إيجابيات وسلبيات التصويت عن بعد عن طريق الشبكة :

ب.1. إيجابيات :

الشفافية والضمأن ، يعزز بناء الثقة بين الإدارة والمواطن ، الأرشيف المعلوماتي .

- ربح المورد البشري وإحلال محله الحاسبات .
 - خفض نفقات العملية الانتخابية، سرعة ودقة في إعلان النتائج، وانتشارها وإتاحتها للجميع .
 - القضاء على البيروقراطية السلبية وهدر الوقت .
 - الإستقلالية اللامركزية في الحصول وتحليل النتائج .
 - تحديد الهوية عن طريق البصمة الرقمية، يعمل على تطهير القوائم الانتخابية من التسجيلات المتكررة وتحيينها .
 - تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمني .
- تكنولوجيا البلوك تشين تساعد في منع الغش أثناء التصويت في الانتخابات والقضاء على العنف الانتخابي ،ومعدل زيادة الإستجابة للحكومات، فمع تزايد الخوف من الغش أثناء التصويت في الانتخابات، يتجه البعض إلى مشاريع البلوك تشين ،التي يمكنها الآن تأمين صندوق إقتراع رقمي ،أو نظام تصويت قائم على البلوك تشين ،لمنع الغش من قبل الناخبين خلال الانتخابات، وبهذا فإنه فور إنتهاء التصويت لن يكون بإمكان أحد التغيير في النتائج، كما ستكون النتائج متاحة للجميع أيضًا بشكل فوري. وبموجب نظام البلوك تشين، سيكون بإمكان الناخبين الإدلاء بأصواتهم من هواتفهم المحمولة أو أجهزة حواسيبهم الشخصية، ثم يتم تسجيلها بعد ذلك في البلوك تشين لتكون غير قابلة للتغيير ويتم إستخدامها للتحقق بشكل موثوق من نتائج الانتخابات.
- و يستلزم إجراء التصويت عن بعد ، باستعمال تقنية البلوك تشين الشروط التالية:

✓ التطبيق على الكمبيوتر أو الهاتف .

✓ بروتوكول برهان التصويت .

✓ البصمة الرقمية / مداخلات الإقتراع .

(التصويت عن بعد كآلية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الإدارة و المواطن في الجزائر)

تبين نتائج البحث الميداني بعد تحديد مجتمع البحث من المجتمع الأصلي والإجابة على الاستمارة الالكترونية لعينة مكونة من 82 مفردة عشوائية وغير منتظمة وفق نظام تحليل الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS (وتفريغ الاستمارة الالكترونية بواسطته وتفسيرها)، تم وضع الاستمارة الالكترونية للعامة للإدلاء بأرائهم ، في إطار زمني: ابتداء من : 15 ماي 2018 إلى غاية 18 جوان 2018. ومكاني الجزائر ، أسفرت عن النتائج التالية :

أولا البيانات الشخصية :

1. تحديد نوع الجنس:

الذي أبدى إهتمامه بموضوع البحث .

أثبتت النتائج الإحصائية أن من مجموع عينة عشوائية تتكون من 82 مفردة ، كانت نسبة مشاركة العنصر الرجالي :70%، والنسوي :30%، معناه أن اهتمام الرجال بالعملية الانتخابية ، والشؤون السياسية كان أكبر من اهتمام المرأة التي لها انشغالات أخرى خاصة في البيئة المحلية الجزائرية التي تعيشها . بالرغم من المستويات التعليمية المختلفة التي تتمتع بها

2. الفئة العمرية :

بالإضافة إلى الفئة العمرية التي كان لها الاهتمام الكبير، حددت في مجال (25-35) سنة أي أن فئة الشباب كان لها إهتمام سياسي تمثل في المشاركة للإجابة عن أسئلة الاستبيان والتعبير عن آرائهم في هذا الموضوع، مع العلم أن الامتناع عن التصويت هو ظاهرة صحية في المجتمعات التي لها باع طويل في ممارسة الديمقراطية .

3. المستوى التعليمي :

عند تحليلنا لنتائج المشاركة لمختلف المستويات التعليمية لعينة مكونة من 82 مفردة ، إتضح النتائج التالية :

إبتدائي :0%، متوسط :3% ، ثانوي :7% ، جامعي :28.7% دراسات عليا :65% ، ومنه نستنتج أن : أصحاب الدراسات العليا كان إهتمامهم كبير بموضوع الانتخابات في الجزائر .

ثانيا : هل أنت مقتنع من سير العملية الانتخابية في الجزائر؟

(العملية الانتخابية : طبيعة النظام الانتخابي ، طريقة التصويت ، الإدارة الانتخابية ، الناخب ، والمنتخب) - هل أنت راض على

طريقة التصويت الكلاسيكية : (كانت النتائج بعد تحليلها :63.7% غير راض ، 32.5% راض نوعا ما و الباقي 4% راض) ، وعليه الأغلبية عبرت عن عدم رضاها بطريقة التصويت الحالية ، والبحث عن البديل .

1. من الذي يؤثر في السلوك الانتخابي : (عينة مكونة من 82 مفردة ، لديها حرية الاختيار أكثر من مؤشر واحد)
 - القائمين على الإدارة الانتخابية . 45 فرد صوت (يؤثر)
 - طبيعة النظام الانتخابي . 30 فرد صوت (يؤثر)
 - التنشئة والثقافة السياسية . 45 فرد صوت (يؤثر)
 - تداعيات التحول الديمقراطي . 38 فرد صوت (يؤثر)
 - الناخب و المنتخب . 48 فرد صوت (يؤثر)
 - البيئة المحيطة المعقدة الدولية والمحلية . 10 فرد صوت (يؤثر)

ما نستنتجه هو أن جميع المؤشرات السابقة الذكر تؤثر في السلوك الانتخابي بنسب متفاوتة ، وهي متقاطعة فيما بينها .

2. هل توافق على تبني السلطة التصويت الرقمي : كانت المشاركة لعينة من 80 مفردة كالتالي :

أوافق: 65% ، أوافق نوعا ما : 20% ، لا أوافق : 15% وعليه كان رأي الأغلبية على تبني هذا الطرح .

ثالثا : هل يضمن التصويت الرقمي أمن العملية الانتخابية وشفافيتها ؟

1. مامدى ثقة المواطن في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة ، وإستعمالها في الإدارة العامة ورقمنة المرفق العام ؟
تم وضع سلم تقييم من النقطة 0 إلى النقطة 10 ، كانت النتائج كالتالي : من إجابة لـ 73 فرد من العينة المشاركة .

القيمة في السلم	1	2	3	4	5
النسبة المئوية	16.4%	5.5%	8.2%	4.1%	12.3%
عدد الأفراد	12	4	6	3	9

فكانت أعلى قيمة مسجلة في سلم التنقيط من 1 إلى 10 هي القيمة 7: 10/ بنسبة 17.8 % أي 13 فرد من مجموع 73.

وأصغر قيمة مسجلة في سلم التنقيط من 1 إلى 10 هي القيمة 4/10: بنسبة 4.1 % أي 03 أفراد من مجموع 73.

وبالتالي نستنتج أن ثقة المواطن في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة هي الغالبة ، ولكن ببعض من التخوفات من ناحية الحماية

الأمنية لقواعد البيانات والمعطيات وهذا ماثبشإ إليه مؤشرات القيم المسجلة في هذا المحور وهي : حسب الجدول

القيمة 1:46.6 % 34 فرد . القيمة 2:15.1 11% فرد ، القيمة 3:11% 8 أفراد القيمة 4:11% 8 أفراد ، القيمة 5:5.5% 4 أفراد ، القيمة 6:1.4% فرد واحد القيمة 7:4.1% فرد واحد ، القيمة 8: 2.7% فردين ، القيمة 9:0% لم يشارك احد . القيمة 10:2.7% فردين

القيمة المسجلة في سلم التنقيط من 1 إلى 10 هي القيمة 1: 10/ بنسبة 16.4 % أي 12 فرد من مجموع 73، التي لم تثق في التكنولوجيا الرقمية وإستعمالاتها في الإدارة العامة .

والنتيجة كانت حسب القراءة للنتائج ، أن سير العمليات و الآليات الانتخابية الحالية في الجزائر غير ناجعة .

كذلك القيمة المسجلة في سلم التنقيط من 1 إلى 10 هي القيمة 2: 10/3 و بنسبة 5.5 % و 8.2 % على التوالي . أي 4 أفراد و 6 أفراد من مجموع 73، التي لم تثق في التكنولوجيا الرقمية وإستعمالاتها في الإدارة العامة. وبعد جمع النسب المختلفة من سلم التنقيط نجد الأغلبية تتفق على وضع الثقة في وسائل الاتصال وتكنولوجيا الرقمية وإستعمالاتها في الإدارة العامة المختلفة .

2. هل الانتخابات الرقمية الشفافة تضمن المشاركة و القضاء على العزوف الانتخابي ؟
 كانت النتائج كالتالي من 79 إجابة : موافق: 48.1 % ، غير موافق : 36.7 % موافق جدا : 15.2 % . وبالتالي نعم الانتخابات الرقمية تضمن الشفافية ونزاهة العملية الانتخابية ، وتقلل من ظاهرة العزوف الانتخابي .

2. ماهو مستوى الحماية الأمنية للبيانات وضمان شفافية العملية الانتخابية ؟ الإجابة ل 80 فرد من العينة .
 ضعيف : 37.5% متوسط : 47.5 % عالي : 15%

3. الثقة بين الإدارة و المواطن تضمنها استقلالية العملية الانتخابية عن الإدارة المركزية بتشجيع المشاركة الانتخابية عن طريق التصويت عن بعد (الاقتراع ، التحليل ، الفرز الرقمي) .
 تمت الإجابة ل 79 فرد بالنسب المثوية التالية :

نستنتج من هذه القراءة أن أفراد العينة المشاركون في هذا الاستبيان مستوى الثقة متوسطة في الحماية الأمنية للبيانات وضمان شفافية العملية الانتخابية ، في التفسير الحالي للعملية .

موافق: 58.2% ، غير موافق: 4.1% ، موافق جدا : 17.7 %

3. هل تصلح تقنيات الحماية الأمنية للبرصبات والتعاملات البنكية و العملات الافتراضية في حماية العملية الانتخابية الرقمية . (الإجابة ل 79 فرد من العينة)
 تصلح : 60.8 % تصلح قليلا : 29.1 % لا تصلح: 8.9 % لا تصلح إطلاقا : 2% .

وعليه نستخلص أن هناك إجماع حول استقلالية العملية الانتخابية عن النمط الكلاسيكي وتعويضها بالتصويت الرقمي لضمان نزاهة العملية .

وعليه نستنتج من القراءة أنها تصلح .

خامسا : نحو هندسة وبناء نظام إنتخابي رقمي ديمقراطي تشاركي .

رابعا : آليات تعزيز الشفافية و الثقة بين الإدارة والمواطن

1. هل أنت مع زيادة أو تقليص من عدد الدوائر الانتخابية ؟
 حسب التحليل الإحصائي للنسب المثوية المتحصل عليها كانت النتائج موزعة كالتالي على : 39.7 % مع 17.8 % ضد . 42.5 % تبقى كما هي . وعليه كان الإجماع على أن يبقى عدد الدوائر الانتخابية كما هو عليه .

1. مامدى نجاعة العمليات والآليات الانتخابية في الجزائر ؟
 المشاركة ل 73 فرد من العينة ، تم وضع سلم تقيم من النقطة 1 إلى النقطة 10 ، كانت النتائج كالتالي : من إجابة ل 73.

فرد من العينة المشاركة. حسب الجدول التالي :

2. هل توافق على نمط ، النظام الانتخابي الحالي (التمثيل

القيمة في السلم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
النسبة المثوية	46.6%	15.1%	11%	11%	5.5%	1.4%	4.1%	2.7%	0%	2.7%
عدد الأفراد	34	11	8	8	4	1	3	2	0	2

مؤشر التأثير	لا يوجد تأثير	نسي	متوسط	قوي جدا
نسبة التأثير	11%	45.2%	24.7%	19.2%

وعليه فإن قوة تأثير المتغير الخارجي على العملية الانتخابية هو نسبي .

4. هل تعتقد أن صناع القرار في الجزائر ، ملتزمون بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المحددة لأطر سير العملية الانتخابية ، وفق مبادئ الحرية و حقوق الإنسان .

تمت الإجابة من طرف 73 فرد من العينة.توزعت النسب المئوية على أرائهم وفق سلم قيم من 1 الى 5 كالآتي :

القيمة (السلم)	1	2	3	4	5
النسبة المئوية	50.7%	19.2%	19.2%	8.2%	2.7%
عدد الأفراد	37	14	14	6	2

وعليه حسب ما تشير إليه النسب المئوية المختلفة الموزعة على سلم تنقيط من 1 إلى 5

كانت القيمة 5/1 بنسبة 50.7% لـ 37 فرد من مجموع 73 ، ترى أن صناع القرار غير ملتزمون بالمعاهدات والاتفاقيات المحددة لأطر سير العملية الانتخابية ، وفق مبادئ الحرية وحقوق الإنسان .

الاستنتاجات :

جاءتنا فكرة الانتقال من طريقة الاقتراع الكلاسيكي ، إلى التصويت عن بعد بإستعمال المقاربة التقنية :البلوك تشين Block chain، نحو هندسة وتصميم نظام إنتخابي يعتمد التصويت عن بعد بواسطة الشبكة ،(الانترنت INTERNET لجميع الاستحقاقات ،بالإضافة إلى تغير نمط تحديد القائمة ،وتحويلها من المغلقة إلى المفتوحة ،لكسر احتكار قادة الحزب على الإرادة الشعبية في فرض أشخاص في قائمة مغلقة مرتبة ترتيبا مسبقا حسب معيار من يدفع أكثر ،والولاء .

وعليه القراءة للنتائج تدل على عدم موافقة الأغلبية لنمط (النظام الانتخابي الحالي) .

3. هل توافق على التحول نحو النظام الانتخابي التالي : (التمثيل النسبي على القائمة المفتوحةتبقى حرية ترتيب المترشحين وإختيار القائمة من صلاحية المنتخب باستعمال الإدارة الالكترونية) .
 تمت الإجابة من طرف 73 فرد من العينة.توزعت النسب المئوية على أرائهم كالآتي :

أوافق : 42.5 % لا أوافق : 20.5 % مستبعدة في غياب الإرادة السياسية للسلطة نحو التغيير: 37 %.

وعليه كانت الأغلبية مقتنعة على التحول نحو التمثيل النسبي على القائمة المفتوحةوتبقى حرية ترتيب المترشحين وإختيار القائمة من صلاحية المنتخب باستعمال الإدارة الالكترونية .

خامسا : البيئة التمكينية للعملية الانتخابية .

1. مامدى تأثير البيئة المحلية الداخلية على العملية الانتخابية ؟
2. تمت الإجابة من طرف 73 فرد من العينة .في سلم مقسم من القيمة 1الى 5 ،ترتيب تصاعدي فكانت النتائج على الشكل التالي :

القيمة (السلم)	1	2	3	4	5
النسبة المئوية	4.1%	8.2%	16.4%	12.3%	58.9%
عدد الأفراد	3	6	12	9	43

وكقراءة للنتائج يتضح جليا أن تأثير البيئة المحلية الداخلية على العملية الانتخابية كبير.وأكيد .

3. ما تأثير المتغير الخارجي (البيئة الخارجية) على العملية الانتخابية ؟

تمت الإجابة من طرف : 73 فرد من العينة .بالنسب المئوية المتفاوتة التالية : حسب الجدول

فيصبح الانتخاب بنظام التمثيل وبالأغلبية النسبية على القائمة المفتوحة، ويبقى حساب المعامل الانتخابي والباقي للأقوى، نفسه في توزيع المقاعد، مع إعادة النظر في عدد الدوائر الانتخابية نحو تقليصها وإعطائها الطابع الوطني في الممارسة السياسية، بالتصويت عن بعد لضمان تمثيل جميع الفئات. مع إعلان النتائج الفوري وإتاحتها للامة .

توصيات :

المقاربة التقنية بلوك تشين: Block chain، أو سلسلة الكتل المعتمدة في البورصات العالمية لحماية التعاملات المصرفية، هي تقنية تتسم بالشفافية والاستقلالية، وعدم تدخل أي طرف في مخرجات العمليات الانتخابية، الناتجة عن التصويت الرقمي، أو المعاملات المصرفية، وهذا حسب مجال إستعمالها، أستعملت وجربت وأثبتت شفافيته ومصداقيته أولاً في المجال المصرفي و البورصات (شراء وبيع الأسهم) عن طريق الشبكة، الأنترنت والحاسب وقاعدة البيانات، هذه التقنية مؤمنة وتعمل في وحدات محلية فرعية مستقلة عن الخادم المركزي، فلو تعرض أي فرع محلي لأي إختراق، يكون مستقل عن باقي الوحدات والإختراق محدود وتقنية البلوك تشين تحتوي على خوارزميات رياضية مستقلة تعمل على تصحيح أي خلل وتحافظ على المدخلات (البيانات الشخصية والمعطيات المختلفة) استعملت هذه التقنية وأظهرت مدى نزاهتها وشفافيتها، وقوتها في التعاملات البنكية، وخاصة العملة الافتراضية البيتكوين والإيثريوم.

الخاتمة:

القانون العضوي 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016، المحدد لطبيعة النظام الانتخابي وسير العملية الانتخابية، يفرض لنا مجالس محلية منتخبة هي خليط من الأحزاب، رئيس المجلس الشعبي البلدي متحصل على الأغلبية البسيطة للحزب ومتصدر القائمة الفائزة. لا يحوز على الإجماع من طرف الأعضاء الممثلين للأحزاب المنافسة الفائزة بمقاعد المجالس المنتخبة المحلية البلدية في الدائرة الانتخابية، مما يعرقل العمل كفريق واحد ضمن هذا المجلس، الذي ينعكس بدوره على أداء المهام المنوطة به والتي ينتظرها المواطن المحلي، لأن التناقضات وعدم الاتفاق بين أعضاء هذا الخليط يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإنسداد وبالتالي عوض انتخاب مجلس لحل مشاكل التنمية المحلية، يكون هناك انتخاب مجلس عقيم يضيف مشكل آخر للمشاكل الروتينية للجماعات المحلية .

كما أن المجالس المنتخبة هي في الأصل قوائم لأفراد من إعداد قادة الأحزاب السياسية وحدهم وأعضاء المجلس التأسيسي للحزب إستثناء، ودون تدخل المناضلين أو المنخرطين فيها، حيث تتصرف

قيادات الأحزاب في ترتيبها دون أخذ رأي المناضلين و المتحزبين فيها وإعادة ما تؤخذ معايير غير علمية ولا منطقية في عملية الترتيب مما فسح المجال أمام البزنة والمال الفاسد والمحابة والمحسوبية على حساب المؤهل العلمي والكفاءة والإلتزام، هاته القوائم وبهذا الشكل تقدم بصورة مغلقة وتطالب الأحزاب المواطنين بالتصويت لصالحها، وعليه نمى في نفوس المواطنين سلوك إنتخابي سلبى بعدم التصويت مما نتج عنه العزوف الإنتخابي، وإذا صوت فيصوت لأجل تأشير البطاقة الانتخابية، أو يصوت المواطن بالورقة البيضاء أو الملغاة أو الصوت العقابي .

التغيير في الخارطة السياسية في الجزائر على المستوى المحلي أو الوطني غير ممكن في ظل هذا النظام الانتخابي القائم على النسبية البسيطة، و على قوائم مغلقة تقدمها الأحزاب السياسية مرتبة كما أرادت بمنطق من يدفع أكثر، وإن كان لهذا النظام بعض المزايا مثل : تمثيل كل الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات بحيث تؤخذ عدد المقاعد بحسب عدد الأصوات المتحصل عليها شرط تجاوز العتبة كما يعتبر هذا النظام الميزان الحقيقي لوزن الأحزاب السياسية، عندما تكون هناك إنتخابات حرة ونزيهة وشفافة لا يشوبها التزوير، إضافة على أنه بسيط وغير معقد في الفرز أو حساب عدد المقاعد وغيرها.

الإدلاء بالأصوات يستلزم التنقل إلى مراكز الإقتراع، خاصة في الدوائر الانتخابية التي ينتشر فيها الساكنة بشكل متباعده ومتشتت، و البنى التحتية الضعيفة والصعبة التي تربط مراكز التصويت مع المواطن والصعوبة التي يواجهها كبار السن، وخاصة المرأة، بالإضافة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة في الوصول لها والإدلاء بأصواتهم، وحتى الجانب التقني والإداري والرقابي للعملية الانتخابية، فعلى ضوء القانونين العضوين السالفي الذكر، فإن العملية تتطلب إمكانات كبيرة جدا للتحكم في نزاهة الانتخابات واستقلاليته، وعليه نلاحظ أن نسبة العزوف وعدم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في تزايد مستمر والحزب الفاز في كل هذا هو حزب المقاطعة، أو حزب الورقة البيضاء، و منه وكروية إستشرافية للظاهرة ومحاولة منا الاستفادة من النظريات والمقاربات التي توصل إليه العلم في المجال التقني والتكنولوجي، وتطبيقه على ظاهرة الانتخابات، باعتبارها الوسيلة الشرعية لتحقيق الهدف الديمقراطي، فنزاهة وشفافية العملية الانتخابية، تفرز لنا هيئة محلية أو رئاسة تمثيلية حقيقية، جاءت فكرة الانتقال من طريقة الاقتراع الكلاسيكي، إلى التصويت عن بعد باستعمال المقاربة التقنية: البلوك تشين Block chain كهندسة وتصميم نظام انتخابي يعتمد التصويت عن بعد بواسطة الشبكة، (الانترنت

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم : 04-12، الصادرة بتاريخ : 05 جانفي 2012. يتعلق بالأحزاب السياسية. الجريدة الرسمية رقم 2.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم : 03-12، بتاريخ 14 جانفي 2012. يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. الجريدة الرسمية رقم : 01.
6. وزير التربية الأسبق -في تونس. والنص مأخوذ من كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الإقليمي حول الانتخابات والديمقراطية في الوطن العربي.
7. علاء شلي، الديمقراطية و الانتخابات في العالم العربي ط1، أعمال المؤتمر الدولي القاهرة 2014.

ب. الأشكال

1. Blockchain سلسلة-الكتل [/https://ar.wikipedia.org/wiki/Blockchain](https://ar.wikipedia.org/wiki/Blockchain)
- <http://arabic.arabianbusiness.com/technology/2016/oct/18/42> 4088
- <https://www.votem.io/assets/docs/translations/arabicWP.pdf>
2. تم الاطلاع عليه يوم 10 جوان 2019 على الساعة : 12 سا و 50 د

INTERNET لجميع الاستحقاقات ،والأنترانات INTRANAT للانتخابات المحلية حسب الدائرة الانتخابية، بالإضافة إلى تغير نمط تحديد القائمة، وتحويلها من المغلقة إلى المفتوحة، لكسر احتكار قادة الحزب على الإرادة الشعبية في فرض أشخاص في قائمة مغلقة مرتبة ترتيبا مسبقا حسب معيار من يدفع أكثر والولاء .

فيصبح الانتخاب بنظام التمثيل وبالغلبة النسبية على القائمة المفتوحة ويبقى حساب المعامل الانتخابي نفسه في توزيع المقاعد، مع إعادة النظر في عدد الدوائر الانتخابية، بالتصويت عن بعد لضمان تمثيل جميع الفئات مع إعلان النتائج الفوري وإتاحتها للعامة.

المراجع:

قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية :

أ.المصادر القانونية والمؤلفات :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم : 01-12 المتعلق بنظام انتخاب 12 جانفي 2012. الجريدة الرسمية رقم : 01 بتاريخ 14 جانفي 2012.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون العضوي رقم : 10-16، بتاريخ 25 اوت 2016 . المتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية رقم : 50.
3. حاروش نور الدين ،النظام الانتخابي المناسب لحكم الشعب وليس لحكم الحزب ؟ مقال منشور في جريدة الوسط يوم : 2017.12.12، [/images /pdf/ 2017](https://images.pdf/2017) www.elwassat.com /elwassat12 12 2017.pdf اطلع عليه يوم 2017.12.21 على الساعة : 23 سا و 13 د .